ديوان المحاسبة
State Audit Bureau
الكويت Kuwait . منذ عام 1964 Since

وعادت الحياة لطبيعتها

تقرير المواطن

2020 2021

ديوان المحاسبة
State Audit Bureau
الكويت Kuwait . منذ عام 1964 Since

وعادت الحياة لطبيعتها

تقرير المواطن

2021

عادت الحياة لطبيعتها

تقريـــــر المواطن
الإصـــــــدار الرابـــع
2022 - 2021

سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله ورعاه
أمير دولة الكويت

سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله
ولي عهد دولة الكويت

ـرس

الفهـ

الفهرس

06 رسالة الرئيس
08 لمحة عن الديوان
11 استراتيجية الديوان
12 التأثيرات الرقابية لديوان المحاسبة - المالية وغير المالية
14 ماذا بعد جائحة كورونا؟
16 موضوعات الساحة
- الوضع المالي للدولة
- مشروعات خطة التنمية
- توفير الأمن الغذائي
- العمالة الهامشية
- تراجع جودة التعليم في الكويت
- الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات
36 توعية بيئية
- تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية في التعامل مع آثار تغير المناخ
40 فكر معنا
43 المراجع
44 تواصل معنا

رسالة الرئيس

فيصل فهد الشايع

بعد انجلاء أزمة جائحة كورونا وزوال غُمتها، وتزامناً مع رفع القيود المرتبطة بالجائحة، فقد جاء الإصدار الرابع من تقرير المواطن 2021-2022 حاملاً شعار **"وعادت الحياة لطبيعتها"**..

ومن منطلق المسئولية الوطنية الملقاة على عاتق العموم بالاشتراك في نهضة ورفعة الكويت، وفي سبيل تحقيق ذلك كان لزاماً تكاتف وتضافر كافة الجهود للتصدي للمسئوليات المشتركة بين مؤسسات الدولة المختلفة للمشاركة في نهضة البلاد..

فلا زال ديوان المحاسبة يعزز دوره الرقابي بشكل كامل حفاظاً على المال العام ومساهمةً منه في رفع كفاءة أداء الجهات المشمولة برقابته، من خلال ما يمارسه من أعمال رقابية على تلك الجهات..

ويسعى الديوان من خلال هذا الإصدار إلى استمرار جهوده في مخاطبة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني للتوعية بالدور الهام لديوان المحاسبة في الحفاظ على المال العام..

ويسلط التقرير الضوء على أهم قضايا الساحة التي تشغل الشارع الكويتي والتي سبق وأن قام الديوان بالتطرق لها في تقاريره الرقابية، والسبل الكفيلة بمعالجتها، حثاً منه على تفعيل دور المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في المشاركة بالرقابة المجتمعية والمساءلة العامة..

"فقد سبق وأن حملناها أمانة.. لأجل الكويت..
فكانت رقابتنا سديدة.. لكويت جديدة..
وشاركنا في إدارة الأزمة.. بإرادة الأمة.."
وها نحن اليوم نرسم معكم صورة مشرقة لمستقبل كويت جديدة..
بعد أن **عادت الحياة لطبيعتها**..

فيصل فهد الشايع
رئيس ديوان المحاسبة

لمحـــة عن الديـــوان

كيف يمارس ديوان المحاسبة أعماله؟

يهدف ديوان المحاسبة إلى تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة بما يكفل حمايتها وصونها وضمان استخدامها الاستخدام الأمثل، والتأكد من تحقيق الخطط والبرامج الموضوعة، وذلك عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة له بموجب قانون إنشائه رقم (30) لسنة 1964 وتعديلاته، إذ يتولى الديوان مراقبة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الاعتمادات الواردة في الميزانية، والتحقق من كفاية الأنظمة والوسائل المتبعة لصيانة الأموال العامة ومنع العبث بها، وذلك عن طريق أعمال الرقابة بنوعيها:

BEFORE

التعاقد

الرقابة المسبقة

كافة التعاقدات البالغة 100,000 د.ك فأكثر حيث يتم التحقق من توفر الاعتمادات المالية والتحقق من صحة الإجراءات التعاقدية ثم إعداد تقرير بالتوصيات والتوجيهات

AFTER

التعاقد

الرقابة اللاحقة

التدقيق على كافة التصرفات المالية بعد الصرف أو التحصيل للتحقق من صحة الإجراءات المالية والمحاسبية ومشروعيتها وإعداد تقرير رقابي بالملاحظات مع متابعة تصويبها

الحفـاظ على المـال العـام

التدقيق المالي

يتولى الديـــوان مراقبـة تحصيل إيرادات الدولة وإنفـاق مصروفاتها في حدود الاعتمـــادات الواردة بالميزانيـــة والاستيثاق من كفاية الأنظمة والوسائل المتبعة لصون الأموال العامة ومنع العبث بها.

الدراسات والتكليفات التي تساهم في رفع كفاءه وفاعلية الأداء

يهـدف إلـى توفيـر معلومـات موثـوق بهـا يمكـن أن تسـاهم فـي الارتقـاء بمسـتوى المسـؤولية ومسـاعدة متخـذ القـرار فـي مجـالات التحسـين وتطويـر للخدمـة العامـة والإجـراءات التصحيحيـة، وذلـك مـن خـلال إجـراء فحـص منظـم وموضوعـي فيمـا يتوافـر مـن أدلـة عـن مسـتوى كفـاءة الإنجـاز الفنـي والاقتصـادي للبرامـج والأنشـطة والوظائـف التـي تقـوم بهـا الجهـات المشـمولة بالرقابـة.

تدقيق الالتزام

إجـراء تقييـم مسـتقل للحصـول علـى تأكيـد بشـأن مـا إذا كانـت الأنشـطة والمعامـلات الماليـة والموضوعـات متوافقـة مـع القوانيـن والنظـم واللوائـح والمعاييـر المعتمدة. وكذلـك فحـص ومراجعـة القـرارات الصادرة في شـئون التوظـف كالتعيينـات والترقيات ومنـح العـلاوات والتسـويات والبـدلات والمرتبـات الإضافيـة ومـا فـي حكمهـا كذلـك بـدل السـفر ومصاريـف الانتقـال وذلـك للاسـتيثاق مـن صحـة هـذه القـرارات ومطابقتها لقواعـد الميزانيـة وسـائر الأحـكام الماليـة والقوانيـن واللوائـح والقـرارات المنظمـة لموضوعهـا، ويقـوم الديـوان بفحـص ومراجعـة حسـابات المعاشـات والمكافـآت وصرفيـات التأميـن والضمـان الاجتماعـي والإعانـات والتثبـت مـن مطابقتهـا للقوانيـن واللوائـح والقـرارات المنظمـة لهـا.

أنـــواع التدقيـق فـــي الرقابـــة اللاحقـــة

من هو المسؤول عن مراقبة ديوان المحاسبة

وزارة المالية "إدارة التوجيه والنظم"

- يراقب الديوان مالياً فريق من وزارة المالية، حيث يقوم بالتدقيق على العمليات المالية بعد الصرف.

إدارة ضمان الجودة

- تقوم إدارة ضمان الجودة بمراجعة العمليات الرقابية والتحقق من مدى الالتزام بالأدلة والقوانين المنظمة.
- تقييم مدى تطبيق ديوان المحاسبة لمبادئ الحوكمة " تقرير الحوكمة".
- تقييم الأداء المؤسسي في الديوان لتحديد الفجوات وتصويبها للتطوير والتحسين المستمر.

رقابة جودة العمل في ديوان المحاسبة

- يتم متابعة الأعمال والتدقيق عليها من قبل رؤساء الفرق والإشرافيين والمكاتب الفنية والقياديين للتأكد من صحة الملاحظات، والتحقق من الالتزام بالأدلة والإرشادات والتعاميم والقوانين واللوائح التي تنظم إجراءات العمل واستخدام الأنظمة الآلية لتوثيق ومتابعة إجراءات العمل.

إدارة التدقيق الداخلي

- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع أنظمة التدقيق الداخلي والتحقق من تطبيقها بالنسبة للتصرفات المالية والإدارية والتدريب وتقنية المعلومات وفق اللوائح والقرارات المنظمة لذلك واقتراح التوصيات التي تضمن أداء الاعمال بالكفاءة المطلوبة.

خارجياً

داخلياً

استراتيجيـة ديــوان المحاسبــة 2021-2025

الرؤية

رقابـة هادفـة للحـد مـن الهـدر بالمـوارد وزيـادة الإيـرادات وتنويعهـا.

الرسالة

تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة.

القيم

- الاستقلالية
- المهنية
- التحسين المستمر
- دعم المساءلة

التوجهات الاستراتيجية

- بنـاء القـدرات البشـرية والمؤسسـية والتنظيميـة لدعـم أهـداف الخطـة.
- تعزيـز عمليـات الرقابـة علـى الجهـات المشـمولة بالرقابـة للحد من هـدر الموارد وتحصيـل الإيـرادات وأمـوال الدولـة.

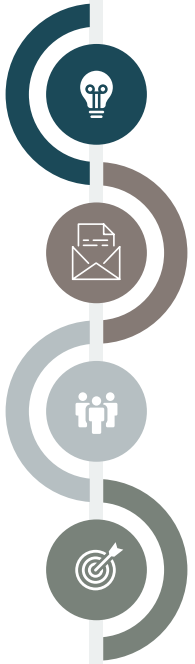

35 مبادرة

بنـاء القدرات البشـرية والمؤسسـية والتنظيميـة لدعـم أهـداف الخطة

60 | مبـادرة

تضمنت الخطة الاستراتيجية 60 مبادرة لتحقيق الأهـداف الاستراتيجية

تعزيز عمليـات الرقابـة على الجهات المشمولة بالرقابة للحد من هدر الموارد وتحصيـل الإيـرادات وأمـوال الدولـة

25 مبادرة

التأثيـرات الرقابيـة لديـوان المحاسبـة

التأثير غير المالي

1. الطلب من الجهات اتخاذ إجراءات تساهم في إحكام نظم الرقابة الداخلية على تنفيذ العقود.
2. التوصية بإصدار تعاميم وقرارات وضوابط من شأنها تحسين وتطوير الخدمات المقدمة وتفعيل الاختصاصات.
3. متابعة إثبات مديونيات غير محصلة وإيقاف صرف مزايا غير مستحقة.
4. التوصية بتطوير وعلاج أوجه القصور بالعديد من الجهات المشمولة برقابة الديوان.
5. الحث على اتخاذ إجراءات تنظيمية من شأنها إحكام الرقابة على المصروفات.

التأثير المالي

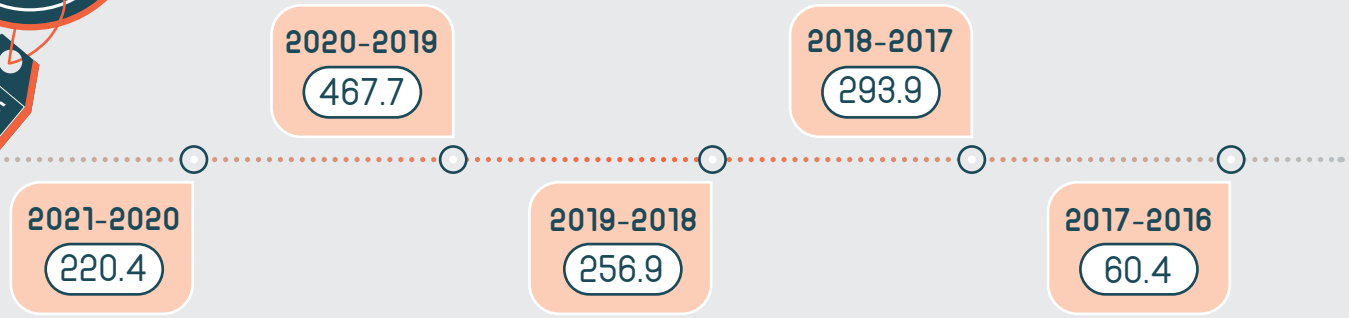

للسنة المالية
2021/2020

RESULTS

كل

1 دك صُرف على الديوان

يوفر

4 دك للخزانة العامة للدولة

ماذا بعد جائحة كورونا؟

قام ديوان المحاسبة بفحص ومراجعة كافة مصروفات وإجراءات الحكومة الخاصة باستخدام الأموال العامة والأموال المخصصة لمواجهة أزمة كورونا، وقد توصل الديوان لعدة ملاحظات يتوجب أخذها بعين الاعتبار لتحسين وتطوير الآليات والإجراءات، بالإضافة إلى معالجة الخلل وسد الفجوات في الأعمال الحكومية.

- عدم وجود خطة كاملة ومحكمة لإدارة الطوارئ والأزمات لدى الجهات المختصة نتج عنها صدور قرارات وتعليمات غير ملائمة لإدارة الأزمة، ترتب عليها آثار مالية وغيرها.
- عدم وجود قوانين واضحة لتحديد المسئوليات وأشكال التعاقد في حالات الطوارئ.
- سوء التنسيق وتداخل الاختصاصات لدى الجهات الحكومية وعدم تسخير كافة إمكانات الدولة لحماية المال العام.
- عدم وجود آلية للتعاقدات الحكومية أثناء الأزمة كعدم الدقة في تقدير وتحديد الاحتياجات والمبالغة بطلب الموارد والمستلزمات الطبية الأساسية لكافة الجهات الحكومية للوصول إلى أفضل الأسعار التنافسية للحفاظ على المال العام وضمان عدم الشراء بدون حاجة.
- عدم تحديد أولويات الصرف في مختلف الجهات الحكومية مما تسبب بانحراف الهدف من الصرف وزيادة المصروفات خلال الأزمة.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار الطاقة الاستيعابية بالمخازن الحالية الأمر الذي أدى إلى تخزينها بغير الأماكن المخصصة لها دون اتباع الاشتراطات اللازمة لتخزين تلك المواد مما يعرضها للتلف.

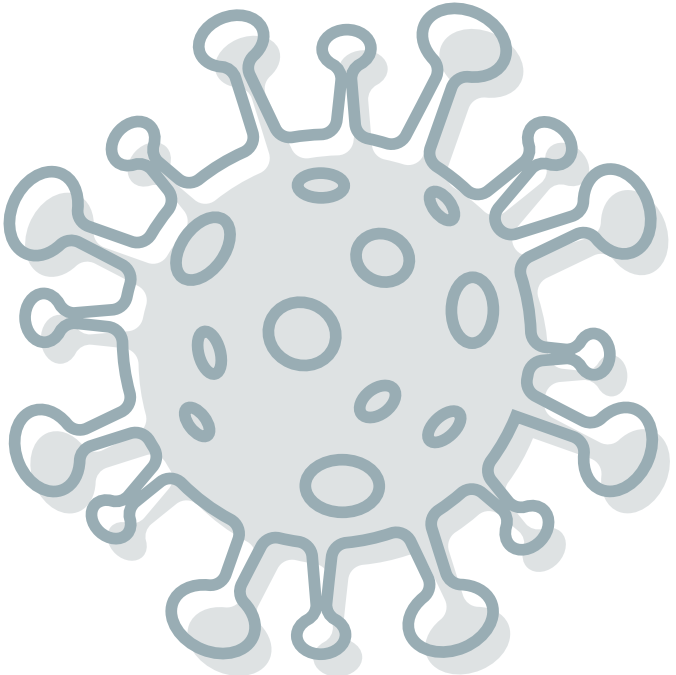

وماذا بعد؟

بعد عرض الملاحظات يتوجب الإسراع في عملية الإصلاح كلٌّ فيما يخصه من خلال التوصيات التالية:

- وضع خطة متكاملة الأركان لإدارة الطوارئ والأزمات تشترك فيها كافة الأطراف ذات العلاقة مع تحديد أولويات الصرف بها ليكون ذلك بمثابة أول خطوة نحو تجاوز الأزمات بكفاءة دون آثار مالية أو أخطاء إدارية أو هدر الموارد وزيادة الصرف غير المقنن وغيرها.

- ضرورة الإسراع بإصدار تشريعات وقوانين واضحة لتوحيد آلية التعاقدات الحكومية وأشكالها في حالات الطوارئ وتحديد المسؤوليات كلٌ فيما يخصه.

- ضرورة إرساء قواعد التنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة والأعمال المشتركة خلال الأزمات والطوارئ لحماية المال العام وضمان تجاوزها باحترافية والتقليل من الأضرار الناجمة عنها.

- التحقق من الطاقات الاستيعابية التخزينية في الدولة قبل القيام بعمليات الشراء، حفاظاً عليها وفق الشروط المثالية لتخزينها منعاً للهدر وحفاظاً على المال العام.

موضوعات الساحة

تحليـــل الوضع المالي للدولة عن السنة الماليـــة 2021/2020

اعتمد تمويل الميزانية العامة للدولة اعتماداً كبيراً على الإيرادات النفطية من خلال استحواذها على ما نسبته 83.55 % خلال السنة المالية 2021/2020. تراكم العديد من الإيرادات غير المحصلة المقيدة ضمن الحسابات الإحصائية في العديد من الجهات الحكومية، حيث بلغ ما أمكن حصره منها نحو 1,979.1 مليون دينار. وفيما يلي نتائج تنفيذ الميزانية:

البيان	2019/2018	2020/2019	2021/2020	الانخفاض
الإيرادات	20,558.6	17,220.3	10,520.2	-6,700.1
المصروفات	21,848.7	21,140.3	21,292.7	انخفاض إيرادات نفطية
العجز	-1,290.1	-3,920	-10,772.5	6,579.9
احتياطي الأجيال القادمـــة	-2,055.9	* 0	* 0	انخفاض إيرادات غير نفطية
إجمالي العجز	-3,346	-3,920	-10,772.5	120.2

المبالغ بـــ

* لـم يتـم اسـتقطاع نسـبة احتياطـي الأجيـال القادمـة طبقـاً للقانـون رقـم (18) لسـنة 2020 بتعديـل أحـكام المرسـوم بالقانـون رقـم (106) لسـنة 1976 فـي شـأن احتياطـي الأجيـال القادمـة.

استمـــــرار التنامـــــي الكبيـــــر

تنامي إجمالي العجز خلال السنوات ليصل في السنة المالية 2021/2020 إلى ما مقداره 10,772.5 مليون دينار كويتي بارتفاع بلغ نحو 6,852.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 174.8 % عن السنة المالية السابقة أخذاً بالاعتبار موضوع إيقاف الاستقطاع الخاص باحتياطي الأجيال القادمة منذ صدور قانونه رقم 18 لسنة 2020 في 2020/9/13.

يـرى ديوان المحاسبة:

- ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل درجة الاعتماد على الإيرادات النفطية ضمن خطة مالية صارمة.
- العمل على ترشيد الإنفاق ومعالجة أوجه الخلل بالميزانية العامة للدولة.
- تنمية أموال الاحتياطي العام للدولة بدلاً من استنزاف موارده المالية.
- ضرورة بذل العناية المهنية الكافية من الإدارة المالية واستحداث آليات مناسبة لتحصيل الأموال المستحقة للخزانة العامة للدولة.

استمرار التنامي الكبير

الديـــــون المستحقة للحكومـة:

يمكـن تعريفهـا علـى أنهـا الأمـوال المسـتحقة للحكومـة مقابـل خدمـات تقوم بهـا الجهات الحكوميـة للأفـراد والمؤسسـات، وقـد تكـون مبالـغ مسـتحقة علـى المواطنيـن ناتجـة عـن خطأ أو زيـادة بالصـرف.

بلـغ إجمالـي رصيـد الديـون المسـتحقة للحكومـة فـي السـنة الماليـة 2021/2020 نحـو **1.730 مليـار دينـار كويتـي** مقابـل 1.639 مليـار دينـار كويتـي خـلال السـنة الماليـة السـابقة بزيـادة بلغـت 91 مليـون دينـار كويتـي وبنسـبة 5.5 %، وقـد تركـزت فـي الجهـات التاليـة:

وزارة النفط	656.4
وزارة الكهرباء والماء	306.6
الإدارة العامة للجمارك	229.4
وزارة الأشغال العامة	105.9
وزارة المواصلات	101.3
وزارة الداخلية	100.3
وزارة العدل	49.1

- ويؤكـد الديـوان علـى ضـرورة بـذل الجهـود الكافيـة لتحصيـل هـذه الديـون واتخـاذ الإجـراءات القانونيـة والإداريـة للمطالبـة بتلـك المديونيـات وتحصيلهـا خاصـة المـدور دون حركـة منهـا لعـدة سـنوات.
- وضـع نظـام رقابـي شـامل لمعالجـة الأسـباب المؤديـة إلـى اسـتمرار تضخـم رصيـد الديـون المسـتحقة للحكومـة، وإيجـاد الآليـة اللازمـة لاسـتمرار متابعـة مـا يتعلـق بهـذا الحسـاب أولاً بـأول.

مشروعـات خطة التنميــة

تهدف خطة التنمية إلى تحويل الكويت لمركز قيادي مالياً وثقافياً ومؤسسياً، حيث حوت الخطة على سبعة ركائز وخمسة توجهات استراتيجية لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن نحو بلوغ رؤية الكويت الجديدة، وقد تم وضع 20 مؤشر رئيسي لتتبع وقياس التقدم الذي تحرزه الكويت فيما يتعلق بإنجاز وأداء الخطة ضمن الثلاثين الأعلى بين الدول بحلول عام 2035.

وقد حرص ديوان المحاسبة من خلال تفعيل دوره الرقابي بهدف رفع ترتيب دولة الكويت على التحقق من مدى إنجاز تلك المشروعات لنهضة دولة الكويت.

وتبين من خلال فحص تنفيذ مشروعات خطة التنمية المناط تنفيذها للجهات عن السنة المالية 2021/2020 وجود ملاحظات مشتركة بين الجهات، ونستعرض فيما يلي أهم المخاطر والنتائج وأهم التوصيات عليها:

أهــم المخاطر:

- ضعف جاهزية الجهات لتنفيذ مشروعات خطة التنمية.
- عرقلة تحقيق الأهداف المرجوة من المشروعات حسب البرامج الزمنية المخطط لها.
- تأخر إنجاز الخطة وتعطيل عجلة التنمية لتحقيق رؤية دولة الكويت.
- تأخر الانتفاع بالمشروعات واستغلالها بالشكل الأمثل.
- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية مما يؤخر إنجاز المشروعات.

RESULTS

أهـــم النتائج:

انعدام و تدني الصرف والتأخر في تنفيذ العديد من مشروعات خطة التنمية مما ترتب عليه عدم تحقيق كافة الأهداف المرجوة لعدة جهات حكومية، ونورد فيما يلي أمثله على تلك الجهات وقيمة الاعتمادات لمشروعات خطة التنمية فيها:

الـــــوزارات

بالدينـــارالكويتـي

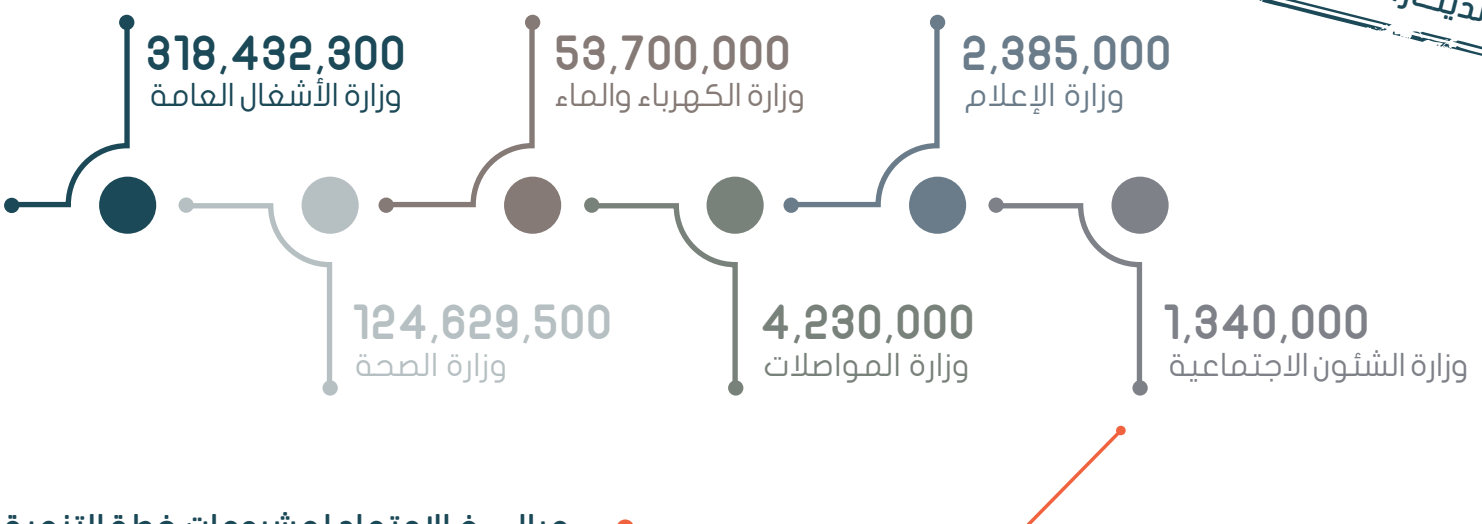

مبالـــــغ الاعتماد لمشروعات خطة التنمية

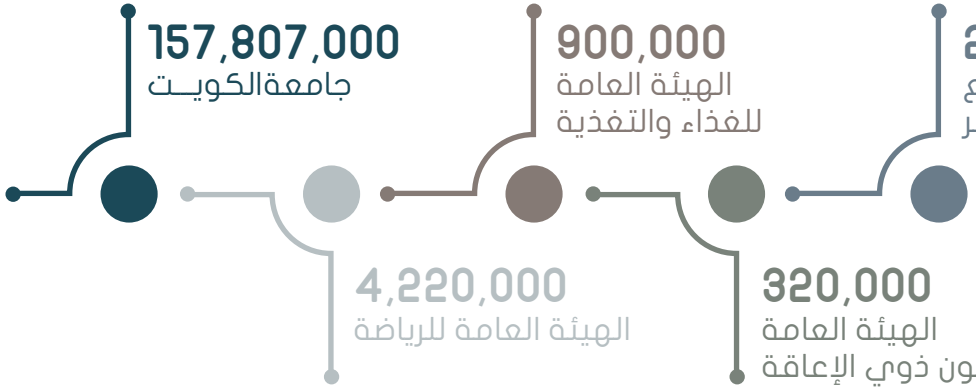

بالدينـار الكويتـي

أهم التوصيات:

- تحديد المعوقات والصعوبات والمشاكل التي تواجه تنفيذ المشروعات لسرعة معالجة مواطن الخلل وزيادة نسب الانجاز.
- ضرورة وجود آلية واضحة ومعتمدة من أطراف حيادية لمتابعة إنجاز مشروعات خطة التنمية في كل جهة ومحاسبة المقصرين.

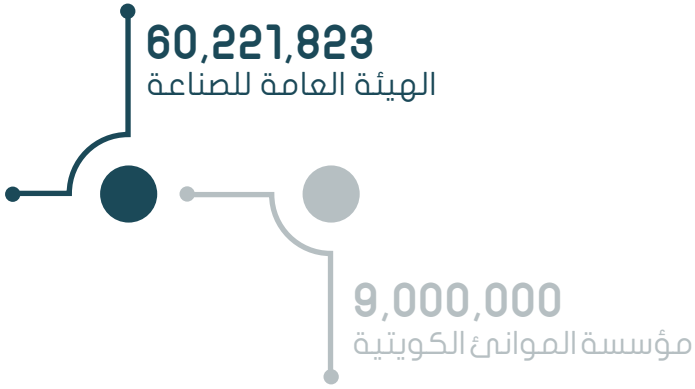

بالديـنـار الكويـتـي

- التخطيط الجيد من قبل الجهات لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من مشروعات الخطة.
- ضرورة دراسة المشروعات من كافة جوانبها الفنية والمالية ودراسة أوجه القصور لتلافيها.
- الدقة عند إعداد الميزانية تجنباً لتخصيص اعتمادات مالية دون الاستفادة منها.
- ضرورة التنسيق بين الجهات الحكومية لتخطي العوائق التي تحول دون إنجاز المشروعات.

تقييم كفاءة وفاعلية الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في توفير الأمن الغذائي

إن الأمن الغذائي العالمي يواجه تحديات جديدة تحول دون السعي نحو القضاء على الجوع وتعزيز التغذية الصحية نتيجة لعوامل عدة تركزت في التباطؤ الاقتصادي العالمي وتزايد عدد السكان وتغير المناخ.

والجدير بالذكر أن مثل تلك التحديات لها أثر مباشر على الدول المستوردة للغذاء "كدولة الكويت" بسبب قلة الكميات المتوفرة لبعض الأصناف الغذائية فضلاً عن ارتفاع أسعارها، مما يستوجب دراسة وإعادة تقييم حالة الأمن الغذائي للدولة حفاظاً على صحة وسلامة مواطنيها ومقيميها.

جهود ديوان المحاسبة في هذا الشأن:

- تقييم كفاءة وفاعلية الهيئة في تنمية الإنتاج المحلي للقطاعات الغذائية الرئيسية.
- التحقق من تنفيذ الهيئة لأهداف وسياسات خطة التنمية (2016/2015 - 2020/2019) بشأن تنمية القطاع الزراعي.
- مدى تحقيق الهدف رقم "2" من أهداف التنمية المستدامة المعني بتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

أهم النتائج

- لا يوجد خطة استراتيجية للأمن الغذائي لدى الهيئة يمكن الرجوع إليها للقياس والمتابعة، مما يؤدي إلى عدم استقرار الأمن الغذائي الداخلي ويزيد من مخاطر عدم توفر بعض الأغذية بسبب الأزمات العالمية "كما هو الحال في جائحة كورونا".
- غياب الرقابة والمتابعة الدورية الفعالة لقسائم الإنتاج الحيواني مما يصعب معه التحقق من تطبيق كافة اشتراطات الهيئة الهادفة لتنمية الثروة الحيوانية.
- ضعف نظم الرقابة الداخلية على الموارد البشرية وغياب الاستقرار الإداري بالهيئة بسبب كثرة القرارات الإدارية غير المدروسة.
- القصور في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق مؤشرات الهدف رقم "2" من أهداف التنمية المستدامة المعني بتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

أهم التوصيات

- ضرورة اعتماد خطة استراتيجية قابلة للقياس والمتابعة تضمن استقرار الأمن الغذائي.
- تفعيل نظم الرقابة والتفتيش على قسائم الإنتاج النباتي والحيواني من خلال اعتماد خطة عمل دورية تضمن تطبيق اشتراطات الهيئة مع اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المخالفين.
- ضرورة إحكام عمليات الرقابة الداخلية بالهيئة على الموارد البشرية لتحقيق الاستقرار الإداري بالهيئة وتمكين الموظفين من أداء مهامهم على أكمل وجه.
- ضرورة متابعة الهيئة تنفيذ الهدف رقم "2" من أهداف التنمية المستدامة لضمان تحقيق الأمن الغذائي المستدام والتنمية الزراعية بالدولة.

تقييم كفاءة وفاعلية الإجراءات الحكومية في الحد من انتشار العمالة الهامشية

إن انتشار ظاهرة العمالة الهامشية في دولة الكويت المتمثلة في العمالة الزائدة عن حاجة سوق العمل والعمالة غير المؤهلة لها العديد من الجوانب والآثار السلبية على المستوى السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي، كما أنها أحد أهم مسببات الخلل في التركيبة السكانية، وتحول دون تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة والذي نص صراحة على تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع. وقد قام الديوان بإعداد دراسة بهذا الشأن توصلت لما يلي:

أهــم الملاحظات:

- انتشار تجارة الإقامات مع العمالة الهامشية تتعارض مع الدور الرئيسي لدولة الكويت في مجال العمل الإنساني خاصة في ظل عدم وجود دخل يوفر للعمالة الهامشية العيش الكريم، مع صعوبة توفير الاحتياجات الأساسية "كالمأكل والمشرب والمسكن".
- تكدس أعداد هائلة من العاملين العاطلين الأمر الذي تزيد معه معدلات الجرائم والمخالفات والتجاوزات من نواحي سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية.
- لا توجد ضمانات للعاملين مقابل ما تحملوه من مبالغ مالية للوصول إلى البلاد تجاه من أصدر لهم تأشيرات للحصول على الإقامة.
- عدم وجود ربط آلي بين كافة الجهات الحكومية مما يعيق تنظيم الأعمال المتعلقة بهذه العمالة وإمكانية السيطرة على أوضاعها فضلاً عن غياب التنسيق مع الجهات الرقابية في هذا الشأن.

أبرز الآثار السلبية على الصعيد السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي نتيجة لانتشار ظاهرة العمالة الهامشية:

- تأثر سمعة دولة الكويت دولياً وتعرضها للتشهير في تقارير المنظمات الحقوقية الدولية بسبب الاحتجاجات الناجمة عن سوء الأوضاع المعيشية للعمالة الوافدة.
- مخاطر عالية نتيجة الخلل في التركيبة السكانية وتأثير ذلك على الدولة بكافة الأصعدة.
- ارتفاع تكلفة الدعم المالي المقدم من الدولة للوافدين نتيجة لخدمات الكهرباء والماء والمواصلات والرعاية الصحية ...الخ.
- ظهور العديد من الجرائم الدخيلة على المجتمع الكويتي والتي بدأت بالانتشار بشكل مخيف.
- ضعف القدرة على السيطرة على هذه العمالة لانعدام إمكانية الوصول إليهم أو ربطهم في أماكن عمل واحدة.

أهم التوصيات الكفيلة بمعالجة الموضوع:

- اعتماد سياسة عمّالية واضحة يمكن من خلالها تحديد الاحتياجات الفعلية من العمالة الأجنبية في البلاد.
- وضع قوانين ولوائح تنظم شئون العمالة الوافدة في البلاد وبما يكفل الحقوق المالية والمعيشية للعامل تجاه صاحب العمل.
- العمل على تذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه العمالة الوافدة خاصة فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية والقانونية والمالية.
- ضرورة قيام الهيئة العامة للقوى العاملة بالمتابعة الحثيثة لأوضاع العمالة الوافدة من خلال إعداد تقارير دورية يتم عرضها على السلطتين التنفيذية والتشريعية لاقتراح الحلول الكفيلة بمعالجة وتصحيح الوضع القائم لتلك العمالة في البلاد.
- ضرورة تفعيل نصوص القانون رقم (32) لسنة 2016 الذي يجرم الإتجار بالإقامات وتشديد العقوبة على مرتكبي تلك الجرائم.
- العمل نحو استكمال منظومة الربط الآلي مع كافة الجهات الحكومية لما لها من آثار إيجابية حيال تسوية أوضاع العمالة.
- ضرورة قيام الهيئة العامة للقوى العاملة بعرض التحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق غايات الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى الإجراءات والخطوات المتخذة لمواجهة مثل تلك التحديات.

تراجع جودة التعليم في الكويـــت

صدر المرسوم الأميري رقم 308 لسنة 2006 الخاص بإنشاء المركز الوطني لتطوير التعليم بتاريخ 2006/10/17، وبغرض تهيئة مناخ مناسب لتطوير العملية التعليمية بدولة الكويت وفق الأسس العملية، وبما يحقق للمركز الاستقلالية في أداء أعماله، ويكون وزير التربية رئيس مجلس الأمناء فيه وتعهد إليه مسئولية الإشراف، ويكون له اعتمادات مالية خاصة به تدرج ضمن ميزانية وزارة التربية.

أهم المخاطر:

- بقاء منصب مدير المركز الوطني لتطوير التعليم شاغر منذ عام 2018.
- ضعف القدرات التنفيذية للمركز الوطني لتطوير التعليم في إنجاز المشروعات.
- عرقلة تحقيق الأهداف المرجوة من المشروعات المدرجة حسب البرامج الزمنية المخطط لها.
- تأخر الانتفاع بالمشروعات واستغلالها بالشكل الأمثل مما يعطل عجلة التنمية.
- هدر المال العام بتحميل الميزانية العامة للدولة مبالغ دون الاستفادة منها.

أهـــم النتائج:

1. **تحميل الميزانية العامة للدولة أعباء مالية بلغت جملتها 71,261,734 دينار لمشروع المنظومة المتكاملة لإصلاح التعليم دون تحقيقه لأهدافه بشأن تطوير وتحسين مخرجات التعليم بما يتوافق مع رؤية دولة الكويت.**

احتوى المشروع على أربعة مشروعات رئيسية، تفاوتت فيها نسب الإنجاز ولم يتم انتهاء أياً منها، مع الإشارة إلى تراجع ترتيب دولة الكويت في مجال جودة التعليم والإدارة المدرسية خلال سنوات مشروع المنظومة المتكاملة.

2. **عدم موافاة الديوان بمستندات تنفيذ المشروعات المكلف بها المركز والتي تؤكد صحة وسلامة صرف ما يقارب 1,598,165 دينار عن سنتين ماليتين.**

3. **ضعف القدرات التنفيذية للمركز الوطني لتطوير التعليم في إنجاز مشروعات خطة التنمية للدولة، مما يؤثر سلباً على تحقق الاستفادة المرجوة من برنامج جودة التعليم العام:**

- تحميل مشروع رخصة المعلم مبالغ جملتها 607,050 دينار عن تعاقدات ليس لها ارتباط وثيق بأهداف المشروع.
- تدني معدلات الصرف على مشروعات خطة التنمية للدولة التي كلف بها المركز الوطني لتطوير التعليم والتي لم يتجاوز متوسطها ما نسبته 23.3%.
- التأخر في الإجراءات الخاصة بالمرحلة التنفيذية للمشروعات وعدم الانتهاء من معظمها وعدم البدء في البعض الآخر.

أهم التوصيات:

- سرعة تعيين مدير للمركز بالأصالة من خارج قيادي وزارة التربية لمنح المركز استقلاليته الكافية وفق ما ورد بالمرسوم وتمكينه من تحقيق الهدف من إنشائه.
- تحديد المعوقات والصعوبات والمشاكل التي تواجه أعمال المركز وإنجاز المشروعات وسرعة معالجة مواطن الخلل.
- ضرورة توثيق وتسجيل كافة العمليات المحاسبية والمعالجات لما يتم صرفه مع أهمية تزويد فرق الفحص بالديوان بالمستندات اللازمة.
- التخطيط المسبق والمحكم من قبل المركز لضمان تحقيق كافة الأهداف المرجوة من المشروعات الموكلة له.
- ضرورة دراسة المشروعات من كافة جوانبها لتجنب الهدر في المال العام، مع تحري الدقة عند إعداد الميزانية تجنباً لتخصيص اعتمادات مالية دون الاستفادة منها.

المآخذ التي شابت آليات العمل في الهيئة العامة للإتصالات وتقنية المعلومات

أولاً

ملاحظات

تتعلق بسيادة قانون إنشاء الهيئة وقرارات مجلس إدارتها

1 عدم ممارسة الهيئة لكافة الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة لها وعدم تفعيل بعض مواد قانون إنشائها رقم (37) لسنة 2014 وتعديلاته وبالإضافة إلى عدم تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها:

1. استمرار عدم التزام الهيئة بتنفيذ المشروعات المدرجة في ميزانياتها المعتمدة لآخر ثلاث سنوات مالية، لعدد 37 مشروعاً وبإجمالي اعتمادات بلغت 66,894,630 دينار. مع تفاوت الاعتمادات بالزيادة أو النقص في السنوات الثلاث وصل في بعضها إلى نسبة 250 % لذات المشروع.
2. عدم استكمال إصدار اللوائح الخاصة بتنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، رغم مرور ما يزيد عن 6 سنوات من صدور اللائحة التنفيذية.
3. عدم قيام مجلس إدارة الهيئة بممارسة العديد من المهام والاختصاصات وفق القانون، ومنها تحديد أسعار وأجور خدمات الاتصالات المقدمة للمستفيدين في حالات المنافسة أو انعدامها.
4. عدم قيام الهيئة بتفعيل مواد القانون سالف الذكر الكفيلة بحماية مصالح مستخدمي خدمات الاتصالات.

2

الملاحظات التي شابت استمرار عدم التزام الهيئة بتنفيذ قرار مجلس الإدارة المتخذ باجتماعه رقم (6) لسنة 2018 بالإضافة إلى ما صدر في القرارين رقمي (1 و7) لسنة 2019 بشأن بتنظيم الأعمال بالهيئة:

صدر قرار من مجلس إدارة الهيئة باجتماعه رقم (6) لسنة 2018 والذي جاء فيه:

- **وقف التعيين بغير إعلان ومسابقة.**
- **وقف النقل والندب إلى الهيئة.**
- **تصفية أوضاع كلٌّ من المنتدبين والسابق الموافقة على تعيينهم.**

ثم صدر قرار مجلس الإدارة رقم (1) لسنة 2019 باجتماعه بالتمرير بالموافقة على اجراء إعلان داخلي وإجراء مسابقة لتسوية أوضاع المنتدبين والمعارين للهيئة وتعديله بالقرار رقم (7) لسنة 2019.

وتبين استمرار عدم التزام الهيئة بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وذلك من خلال ما يلي:

- **تعيين الهيئة لعدد أربعة موظفين بدون إعلان.**
- **استمرار عدم قيام الهيئة بتسوية أوضاع المنتدبين والمعارين لعدد 61 منتدب ومعار فيها.**
- **عدم استكمال الإجراءات اللازمة لقبول تعيين المتقدمين على الإعلان المنشور، حيث كان عدد المتقدمين المستوفين 4842 متقدم من أصل 8718 متقدم.**

ثانياً

ملاحظات

تتعلق بهدر في المال العام

1

استئجار الهيئة عدد 4 أدوار في برج تجاري لمقرها الإداري وتكبدها مصروفات الإيجار بلغت 3,273,297 دينار حتى نهاية السنة المالية 2021/2020 يشغلها عدد 320 موظف، على الرغم من انتفاعها بعدد 8 أدوار في مبنى حكومي والتي يشغلها عدد 205 موظفين فقط.

2

ضخامة المبالغ المصروفة للموظفين والبالغة 16,103,137 دينار وبنسبة 81.7% من إجمالي مصروفات الهيئة للسنة المالية 2021/2020، بالمقارنة مع السنوات المالية السابقة رغم عدم تعيين موظفين فيها، وانخفاض الصرف بالعديد من البنود مثل المهمات الرسمية، اللجان وفرق العمل، وبدلات أخرى نظراً لظروف جائحة كورونا.

ثالثاً

ملاحظات

شابت قرارات تخص موظفي الهيئة

1 ملاحظات منح عدد من الموظفين صلاحيات واختصاصات الضبطية القضائية:

- قامت الهيئة بتكليف عدد 14 موظفاً باختصاصات الضبطية القضائية قبل وضع واعتماد الضوابط وتحديد آلية وإجراءات ممارسة تلك الاختصاصات وفقاً لما ورد بقانون إنشائها.
- منح الضبطية القضائية لغير المختصين حسب مسمياتهم الوظيفية من شاغلي الوظائف الإشرافية والقيادية بالهيئة حيث أن طبيعة عملهم إدارية وغير مختصين بأعمال التفتيش والزيارات الميدانية.
- منح الضبطية القضائية لموظفين لم يتم تسكينهم على وظائف وليس لديهم مسميات وظيفية.

2 استمرار الملاحظات التي شابت عقود الموظفين غير الكويتيين المعينين في الهيئة:

- استمرار تعاقد الهيئة مع موظفين غير كويتيين بوظائف ممكن أن تشغل بكوادر وطنية بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (11) لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف.
- عدم وجود ضوابط وآلية لتعيين الموظفين غير الكويتيين بموجب عقود بالمخالفة لقانون إنشاء الهيئة.

أهم النتائج

- عدم ممارسة الهيئة لكافة اختصاصاتها التي أنشئت من أجلها.
- عدم التزام الهيئة بما يصدر عن مجلس إدارتها من قرارات تنظم أعمالها.
- تكبد مصروفات غير مستردة كان بالإمكان تجنبها بسبب عدم إجراء الدراسات اللازمة لتحديد احتياج الهيئة والمفاضلة بين البدائل المتاحة لاختيار الأنسب منها.
- عدم التزام الهيئة باستغلال المبنى الحكومي الاستغلال الأمثل على الرغم من إدراج اعتمادات مالية تخصه ضمن ميزانياتها خلال آخر ثلاث سنوات مالية للحد من الهدر في المال العام.
- مخالفة الهيئة لبعض بنود قواعد تنفيذ ميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة بشأن الاستئجار.
- الزيادة العالية المضطردة للمبالغ المنصرفة على بند الموظفين بنسبة 81.7 % من مصروفات الهيئة.
- عدم تحري الدقة أثناء إعداد التقديرات والدراسات الفنية لمشروعات الهيئة.
- التأخر في استكمال إصدار اللوائح وآليات العمل المعتمدة واعتمادها إضافة بما يكفل حماية مصالح المستخدمين.
- عدم التزام الهيئة بالضوابط والمعايير والقرارات التي تصدرها بما يخص التوظيف والموظفين مما يحول دون تحقيق العدالة والمساواة.
- منح صلاحيات هامة مثل الضبطية القضائية لغير ذوي الاختصاص في ظل عدم اعتماد ضوابط وإجراءات توضح آلية ممارسة تلك الصلاحيات مما قد يجعلها عرضة لسوء استغلال السلطة.

أهم التوصيات

- أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام الهيئة بدورها ومباشرة كافة اختصاصاتها وفق قانون إنشائها لتحقيق أهدافها، فضلاً عن الحرص على الالتزام بالقرارات الصادرة عنها لضمان سير العمل بشكل منتظم.
- التأكيد على إجراء الهيئة للدراسات الفنية اللازمة قبل إدراج الاعتمادات المالية ضمن ميزانيتها، ودراسة أسباب تضخم المبالغ المصروفة على الموظفين.
- الالتزام التام بما ورد في قواعد تنفيذ ميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة وعدم مخالفتها.
- العمل على سرعة اتخاذ الإجراءات التي تكفل استغلال أدوار المبنى الحكومي الاستغلال الأمثل وفق البرامج المخطط لها ومعالجة المعوقات لتحقيق الأهداف المرجوة منه.
- ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع لوائح وآليات معتمدة لتنظيم العمل وحماية مصالح المستخدمين.
- الحرص على اعتماد آليات وضوابط واضحة لممارسة صلاحية الضبطية القضائية وضرورة اقتصار منح هذه الصلاحيات لذوي الاختصاص فقط للحد من سوء استغلال السلطة.

تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية في التعامل مع آثار تغير المناخ

دولـة الكويـــت

إن حرص دولة الكويت وإدراكها لأهمية الحفاظ على البيئة وصحة الإنسان أدى إلى انضمامها لعدة اتفاقيات تهدف إلى التصدي لتغير المناخ والتكيف مع تأثيراته، فضلا عن تمويل المشاريع الخضراء الهادفة إلى تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة المؤدية لظاهرة الاحتباس الحراري.

هـــــدف الموضوع

تقييم المخاطر البيئية الناجمة عن التغيرات المناخية التي تطرأ على دولة الكويت وتأثيراتها على قطاعاتها الحيوية، ومدى كفاءة وفاعلية الإجراءات التي اتخذتها الجهات المعنية لمواجهة تلك التأثيرات والمخاطر المرتبطة بها تحقيقاً لأهداف وسياسات البيئة بالخطة الإنمائية للدولة والهدف الثالث عشر للتنمية المستدامة.

الجهات المعنية بالموضوع

وقع الاختيار على الجهات التالية أثناء القيام بأعمال المسح المبدئي للقيام بهذه المهمة والتي تضمنتها خطة العمل لتكون ضمن النطاق الذي تم اعتماده.

وزارة الصحة.
وزارة الأشغال العامة.
وزارة الكهرباء والماء.
الهيئة العامة للبيئة.
الهيئة العامة للطرق والنقل البري.
إدارة الطيران المدني.

جهود ديوان المحاسبة

- تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية في إدارة مخاطر تغير المناخ والتعامل مع الآثار الناجمة عن ذلك.
- مدى تحقيق أهداف وسياسات البيئة الواردة ضمن الخطة الإنمائية (2016/2015 - 2020/2019) بشأن معالجة وتحسين الوضع البيئي بالدولة.
- مدى تحقيق الهدف رقم "13" من أهداف التنمية المستدامة المعني بالتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- تقييم الإمكانيات المادية والبشرية لدى الجهات المعنية في التعامل مع تغير المناخ على الصعيد الوطني والدولي.

أهم النتائج

- عــدم إنجاز أغلب أهداف الخطة الاســتراتيجية لإدارة الأرصاد الجوية للفترة (2017-2022) الأمــر الــذي يزيد من مخاطر فقــدان البيانات المناخيــة التاريخية، فضلا عن عــدم قدرتها على مراقبة التغيــرات المناخية بكفاءة.
- تزايــد مخاطــر الجفاف والأمــن الغذائي بســبب ارتفاع متوســط درجــات الحرارة وانخفــاض كمية الأمطــار الســنوية وتواتر الأتربــة العالقة والمثــارة والعواصف الترابية.
- غياب التنســيق بيــن الجهــات المعنية "الهيئــة العامة لشــؤون الزراعــة والثروة الســمكية، وزارة الأشــغال العامة" مــع القطاع النفطــي لاتخاذ التدابيــر اللازمة لعمل مصدات الرياح وزيادة عمليات التشــجير حول الطرق الســريعة والمنشآت النفطية للتصدي للعواصف الرملية.
- عدم تفعيــل أغلب اختصاصات اللجنة الوطنية للتأهب والتصدي لتأثيــرات تغير المناخ والكوارث البيئيــة على الصحة، الأمر الــذي يؤدي إلى تباطؤ تنفيذ الإجــراءات الواردة ضمن خطة التكيف الوطنيــة في الحفاظ علــى الصحة، فضلا عن عدم تأهيل الجهــات المختصة للتصدي للظواهر المناخية.
- عــدم إحراز تقدم ملموس فــي التخفيف من تركيز الغازات الدفيئة ضمــن الإطار الزمني لخطة التنميــة (2016/2015 - 2020/2019) نتيجــة تزايــد انبعاثات تلــك الغازات وطــول الفترة الزمنية المعنية بإنجاز مشــاريع التخفيف من الانبعاثات المشــار إليها.

أهم التوصيات

- ضرورة التنسيق بين إدارة الأرصاد الجوية والجهات المعنية لاتخاذ كافة الإجراءات الوقائية في التعامل مع مخاطر التغيرات المناخية الحالية والمستقبلية، ودعم الإدارة بكافة الإمكانيات المادية والبشرية لتطوير أنظمتها وأعمالها وفق أحدث وسائل التكنولوجيا كونها خط الدفاع الأول للتحذير من المخاطر المحتملة.
- التوسع في زيادة الغطاء النباتي من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في هذا الشأن، وذلك عن طريق إنجاز مشاريع التشجير وإنشاء الحزام الأخضر حول المدن السكنية والمنشآت الحيوية والطرق السريعة لتخفيف التأثيرات السلبية الناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة والعواصف الترابية.
- تعزيز أطر التعاون والتنسيق بين كافة الجهات المختصة وفق برنامج عمل موحد مبني على عدة عوامل يتمثل أبرزها في تحقيق أهداف خطة التكيف الوطنية ومؤشرات الهدف رقم "13" من أهداف التنمية المستدامة.
- العمل على إعداد خطة طوارئ صحية للتعامل مع التأثيرات المناخية حفاظاً على صحة وسلامة المجتمع، وتفعيل اختصاصات عمل اللجنة الوطنية للتأهب والتصدي لتأثيرات تغير المناخ والكوارث البيئية على الصحة تحقيقا لهدف التنمية المستدامة الثالث عشر وخطة التكيف الوطنية.
- العمل على المتابعة الدورية لمشاريع تخفيف الغازات الدفيئة الوطنية مع الجهات المعنية وربط برامج خطة قسم تغير المناخ مع أهداف خطة التنمية للدولة وفق برنامج زمني محدد.

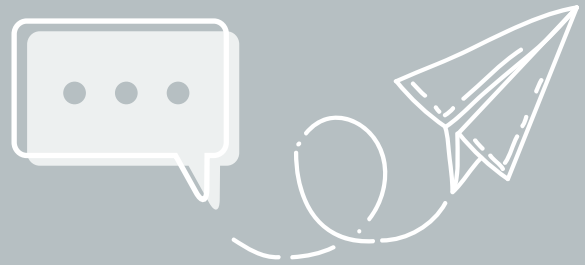

فكّر معنا

Type Something...

هل لديك سؤال أو استفسار يدور في بالك لم تجد له إجابة؟

هل لديك مقترح تضيفه لتقرير المواطن القادم؟

هل لديك موضوع تقترح على الديوان أن يتطرق له؟

البريد الالكتروني لموقع ديوان المحاسبة

لا تتردد في مسح رمز
الاستجابة السريعة

www.sab.gov.kw

تقارير المواطن السابقة

تقرير المواطن الأول 2018

تقرير المواطن الثاني 2019

تقرير المواطن الثالث 2020

المراجع

قانون إنشاء ديوان المحاسبة 30 لسنة 1964

استراتيجية ديوان المحاسبة 2021-2025

التأثيرات الرقابية وتحليل الوضع المالي للدولة

توفير الأمن الغذائي

العمالة الهامشية

التعامل مع آثار المناخ بدولة الكويت

تواصل معنا

الشويخ الإدارية - ب - شارع براك خالد
المرزوق (خلف ديوان الخدمة المدنية)

00965-24957000

Sabinfo@sab.gov.kw

sab.gov.kw

@sab_kw

@sab_kuwait

CONTACT US

2022

SAB.GOV.KW